بيان

وفد دولـــة قطـــر

يلقيـــه

الشيخ/ محمد بن حمد آل ثاني

عضو وفد دولة قطر

الى

الدورة (٧٥) للجمعية العامة للأمم المتحدة

أمـام

اللجنة السادسة

حـــول

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة

مقر الأمم المتحدة – نيويورك

٢٣ اكتوبر ٢٠٢٠

يُرجى المراجعة عند الإلقاء

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations
809 UN Plaza, 4th Fl., New York, NY 10017 - Tel: 212-486-9335 - Fax: 212-758-4952

السيد الرئيس،

يـود وفـد دولـة قطـر أن يُجـدد دعمـه لمهمـتكم، وتعاونـه مـع الوفـود لتيسـير عمـل اللجنـة، ونضـم صـوتنا إلـى بيـان حركـة عـدم الانحيـاز، كمـا نعـرب عـن التقـدير للأمـين العـام عـن تقريـره المعنـون "مرجـع ممارسـات هيئـات الأمـم المتحدة ومرجع ممارسات مجلس الأمن".

السيد الرئيس،

اضطلعت اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة بدور حاسم لتعزيز الامتثال للميثاق وأداء الأمم المتحدة وتحقيق أهدافها، ولا سيما في مجالات صون السلم والأمن الدوليين وإنشاء نظام قانوني دولي فعال، وعليه فإننا نرحب بالمبادرات الرامية إلى تنشيط عملها وتحسين كفاءتها، وجهودها الرامية لاحترام الميثاق.

السيد الرئيس،

لقد حدَّدَ الميثاق بشكل لا لبس فيه مسؤوليات الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وهو ما يتطلب دعم تلك الأجهزة، وتنشيط أعمال المنظمة الدولية، وبما يكفل التوازن بين ولاياتها، ولا سيما بين الجمعية العامة، بوصفها الهيئة التداولية والتمثيلية الرئيسية للمنظمة، ومجلس الأمن بوصفه الجهاز المكلف بصون السلام والأمن الدوليين، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي إطار هذا الهدف، فقد أكد الميثاق على مبادئ التعددية والتعاون الدولي والمساواة بين الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام القانون الدولي، وهو ما يلقي على الدول واجب التصرف بحسن نية وفقاً لتلك المبادئ.

السيد الرئيس،

تُمثل الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن إحدى الأدوات التي يقرها الميثاق عند تعرض السلام والأمن للتهديد، إلا إن آثارها السلبية على الدول الثالثة والسكان المدنيين تتطلب اتخاذ التدابير الكفيلة لاستثناء الأطراف الثالثة أو التخفيف من آثار الجزاءات عليها. وبالتالي، فإن الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن بموجب الفصل

السابع ينبغي أن تكون ذات طابع استثنائي وألا تطبق إلا كملاذ أخير، في حالة وجود عدوان وتهديد للسلام والأمن الدوليين. كما يتعين ألاّ تكون تلك التدابير هي الوحيدة المستخدمة لاستعادة السلام والأمن، وذلك لكونها تنطوي على خطر تقويض إمكانية التنمية للدول.

إن من المهم تحقيق التوازن بين الحاجة إلى صون السلم والأمن الدوليين والحفاظ على حق الدول في التنمية وتأمين مصالحها الاقتصادية، وأن تُفرض الجزاءات لفترة زمنية محدودة، وأن تتم مراجعتها دوريًا، وأن تُرفع فور تلاشي الظروف التي أدت إلى فرضها، وأن يتم الاسترشاد بمبدأ التناسب، وفقاً لروح القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

تُعرب دولة قطر عن تقديرها للجهود المتواصلة لتحديث مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة، الذي له قيمة كبيرة في تعزيز فهم الميثاق، وكذلك تحديث إنتاج مرجع ممارسات مجلس الأمن والحد من الأعمال المتأخرة ذات الصلة.

وفي هذا الخصوص، فإن دولة قطر لم تتوانَ عن تقديم الدعم للصندوق الاستئماني لمرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة، حيث قدمت تبرعات في العامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠ بإجمالي ٢٠ ألف دولار، كما سبق وأن تبرعت بمبلغ ٣٠ الأف دولار للصندوق الإستئماني لمرجع ممارسات مجلس الأمن.

السيد الرئيس،

يُعد حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها أحد الركائز الأساسية للنظام الدولي المتعدد الأطراف الذي يُشدد على احترام مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وقد ساهم التزام الدول بهذا المبدأ في معالجة الأزمات والنزاعات الإقليمية والدولية، والتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. ومن هنا فإن التعاون الدول هو شرط لتحقيق أهداف الأمم المتحدة، وتعزيز سبل الوقاية الجماعية من الازمات، وحل النزاعات بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

إن ما يدعو للقلق والرفض، تنامي توجهات تتجاهل أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ومحاولة فرض سياسة الإملاءات والتدخل في الشؤون

الداخلية وتقويض سيادة الدول تحت ذرائع ومزاعم تتناقض مع الميثاق، وهو ما يُشكل انتهاكا صارخا للميثاق ولأحكام القانون الدولي، وتهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين.

وفي هذا الخصوص، فإن الحصار الجائر وغير القانوني المفروض على قطر منذ أكثر من ثلاث سنوات، يقوض الجهود التي تبذلها اللجنة الخاصة الرامية إلى تعزيز الالتزام بالميثاق وبالقانون الدولي، ويخلق سوابق في العلاقات الدولية تنتهك ميثاق الأمم المتحدة، وتُهدد السلم والأمن الدولي والإقليمي. وبالتالي فإن التصدي لمثل تلك التوجهات يصب في مصلحة المجتمع الدولي، ويُعزز دور الأمم المتحدة، واحترام ميثاقها.

السيد الرئيس،

تُجدد دولة قطر دعمها ومواصلة اسهاماتها في التسوية السلمية للنزاعات باعتبارها أداة مهمة لصون السلام والأمن الدوليين وتعزيز سيادة القانون، كما نُعرب عن دعمنا لمحكمة العدل الدولية، باعتبارها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، حيث نهضت المحكمة منذ تأسيسها بدور هام في تعزيز القانون الدولي، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وتحقيق السلام والاستقرار في العلاقات الدولية.

ختاماً، فإن دولة قطر ستواصل اسهاماتها نحو تعزيز دور الأمم المتحدة لتمكينها من تحقيق الأهداف التي أُنشئت من أجلها، ومواصلة العمل مع الدول الأعضاء في إطار اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة لصون السلم والأمن الدوليين.

وشُكراً،